

نكادبا في النية بحكم التقدا جماعا ان نقد  
الثلث من مال الموكل فهو له وان نقد من  
ماله فهو له وان تصادق اعلى ان لم تحضره  
النية فعند ابي يوسف بحكم النقد وعند  
محمد هو للوكيل **وان قال اشتريت للامر**  
**وقال الامر اشتريت لنفسك** ولم يدفع  
الثلث الى المأمور فالقول للامر وان كان  
الموكل دفع اليه الثلث فللمأمور اي القول  
له وهذه المسألة من ثمانية اوجه لانه اما  
ان يكون مأمورا بشرا عبد بعينه او بغير  
عينه وكل وجه علي وجهين لانه اما ان يكون  
الثلث منقودا ولا وكل وجه علي وجهين لانه  
اما ان يكون العبد جياحين اجر الوكيل با  
الشرا او ميتا فان كان مأمورا بشرا عبد بعينه  
فان اخبر علي شرايه والعبد قائم حي فالقول  
للمأمور

١١٣  
للمأمور جماعا منقودا كان الثلث او غير منقود  
فان كان ميتا حين اجني فقال هلك عندك  
بعد الشرا وانكر الموكل فان كان الثلث غير  
منقود فالقول للامر وان كان الثلث منقودا  
فالقول للمأمور مع يمينه وان كان العبد  
بغير عينه وان كان حيا فقال المأمور اشترته  
لك وقال الامر لابل هو عبدك فان كان  
الثلث منقودا فالقول للمأمور وان لم يكن  
منقودا فالقول للامر عند ابي حنيفة وعند  
القول للمأمور وان كان العبد ميتا وهي  
مسئلة الكتاب فان لم يكن منقودا فالقول  
للأمور وان كان الثلث منقودا فالقول للمأمور  
**وان قال رجل لا خير بعيني هذا العبد فلان**  
**فباعه ثم انكر الامر اي امر فلان فجا فلان**  
**وقال انا امرته اخذته فلان الا ان يقول**